عدد 4
2021

نشرية التغيرات المناخية

INFO - CLIMAT

افتتاحية

أيام قليلة تفصلنا عن الدورة 26 لاجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية بغلاسكو إسكتلاندا من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021. وفي هذا السياق، تؤكد تونس مجددا تعهدها بمجابهة تداعيات تغيّر المناخ والالتزام بالرهانات المناخية بطموح أقوى.

وفي ظل المساهمات المحددة وطنيا والمُحَيَّنة، والمشاركة المتميزة من حيث التنوع وتشريك الشباب؛ يحدونا الأمل في أن يتوصل هذا المؤتمر إلى اتخاذ خطوات أكثر طموحا وفاعلية من المجتمع الدولي بشكل يتماشى مع استعجالية التحديات والمخاطر الراهنة للتغيرات المناخية.

ومن الرهانات الكبرى التي تجعل من مؤتمر غلاسكو موعدا مُهِمًّا وحاسما بالنسبة إلى مستقبل كوكبنا، هو الاتفاق على هدف شامل بشأن التأقلم مع التغيرات المناخية، والدخول بأكثر استعداد وطموح في مسار رسم هدف عالمي في مجال التمويل المناخي وتفعيل المقاربات التعاونية بموجب الفصل 6 من اتفاق باريس حول المناخ.

الوحدة التنسيقية الوطنية في مجال التغيرات المناخية.

رئيس المؤتمر 26 للأطراف يُحَيِّي جهود تونس

أشاد السيد ألوك شارما رئيس الدورة 26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية ما تبذله تونس من جهود دؤوبة وما تقدمه من مساهمة في الجهود الدولية لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية. ويعْتبِر السيد ألوك شارما، في تغريدة له، أنّ انخراط تونس في هذا المسعى قد تجسم مؤخرا من خلال تحيين مساهمتها المحددة وطنيا، ورسْم جملة من الأهداف الطموحة في سعي حثيث إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع التأثيرات المناخية المتزايدة للاحتباس الحراري.

تحت المجهر

النشاط المناخي حاضرا بكثافة طيلة الثلاثية الثالثة من السنة الحالية، على المستويين الرسمي والمدني.

وقد توج هذا المسار من خلال تنظيم ورشة وطنية يومي 23 و 24 سبتمبر 2021 خصصت لتقديم ومناقشة المساهمات المحددة وطنيا المحينة بِمِحْوريْها - التأقلم مع التغيرات المناخية والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، شاركت فيها كل الأطراف الفاعلة وشكلت فرصة متجددة لعرض السياسات التي يتعين توخيها للارتقاء بمستوى الحوكمة المناخية، وإحكام إطار الشفافية.

ومن جهة أخرى، شهد الثلاثي الثالث توسيع نطاق الشراكة بين تونس وعدد من المنظمات الدولية الناشطة في مجال التغيرات المناخية. على غرار برنامج التعاون مع الوكالة الدولية للطاقات المتجددة ووزارة البيئة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.

كما تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الاتفاقية الهامة المبرمة بين وزارة البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ - والمدرسة الوطنية للإدارة بتونس والتي تهدف إلى دعم قدرات الإطارات العليا للدولة بإدراج الحوكمة المناخية ضمن برامجها التكوينية.

أما على الصعيد الدولي، فتتمثل أبرز المستجدّات في صدور التقرير السادس لهيئة الخبراء الحكوميين المعنية بتغير المناخ (GIEC)، وفي انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة العشرين حول المناخ والبيئة والطاقة المنعقد في مدينة نابولي الإيطالية يومي 22 و23 جويلية 2021 والذي خصّص للبحث في مسألة الاحتباس الحراري وانعكاساته الكارثية على كوكب الأرض، والتحضير لمؤتمر الأطراف 26.

ورغم الحاجة الملحة إلى إعلان صريح من قبل مجموعة العشرين عن التزامها بوضع اتفاقية باريس موضع التنفيذ، فإنّ الاجتماع لم يتوصّل إلى اتفاق في هذا الشأن. وقد يتعيّن انتظار انعقاد مؤتمر غلاسكو للوقوف على حقيقة الأمور.

أهم المستجدات الوطنية في مجال التغيرات المناخية

تحيين المساهمات المحددة وطنيا : الرهانات والآفاق

تعتبر المساهمات المحددة وطنيا الية محورية لتنفيذ اتفاق باريس حول المناخ، وهي تترجم الجهود التي تبذلها كل دولة طرفا للحدّ من الانبعاثات الغازية ، والتأقلم مع التغيرات المناخية بما يساهم في ضمان التنمية المستدامة وبلوغ الهدف المنشود المتمثل في الحد من ارتفاع معدل درجة الحرارة بين درجة ونصف ودرجتين في أفق سنة 2100 مقارنة بمستواه قبل الثورة الصناعية.

ويلزم اتفاق باريس حول المناخ في فصله الرابع الدول الأطراف لإعداد مساهماتها المحددة وطنيا، التي تتضمن التزاماتها وأولوياتها الوطنية في مجال العمل المناخي وإلى تحيينها كل خمس سنوات، بطريقة تضمن الرفع التدريجي لمستوى الطموحات والالتزامات الوطنية، في مجال التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة والتأقلم مع تداعيات تغير المناخ، وتطوير التكنولوجيا وتوفير الاعتمادات ودعم القدرات الوطنية، بما يمكن من التجسيم الفعلي للالتزامات الوطنية وضمان التوجه نحو الحياد الكربوني في أفق سنة 2050.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس بادرت سنة 2015 بتقديم أولى مساهماتها المتوقعة على المستوى الوطني - CPDN - وبعد المصادقة على اتفاق باريس حول المناخ في سنة 2016 اصبحت هذه الوثيقة أولى المساهمات المحددة وطنيا (CDN) بموجب اتفاق باريس حول المناخ.

ومن الأهداف المرجو بلوغها من خلال المساهمة الأولى المحددة وطنيا، هو خفض كثافة الكربون ب 41٪ في سنة 2030 قياسا بمستواه في سنة 2010، وإنجاز برامج هامّة في مجال التأقلم تشمل القطاعات والمنظومات الأيكولوجية الأكثر هشاشة وبشكل أخصّ الموارد المائية والمنظومات الساحلية والفلاحية والسياحة والصحة.

واعتبارا لضرورة تحيين المساهمات المحددة وطنيا كل خمس سنوات، بادرت وزارة البيئة منذ سنة 2020 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تحيين مساهمتها المحددة وطنيا والمصادقة عليها وطنيا وافدتها رسميا إلى أمانة الاتفاقية الاطارية الأممية حول التغيرات المناخية ونشرها بالموقع الرسمي للاتفاقية خلال أكتوبر 2021.

وقد تم استكمال هذا المسار وفق المراحل التالية:

- جرد الانجازات في مجالي التخفيف والتأقلم بالتنسيق مع الهياكل والقطاعات المعنية،
- مراجعة الأهداف المتعلّقة بالتخفيف وأولويات التأقلم مع التغيرات المناخية،
- تحديد اليات التنفيذ والاحتياجات المالية.

المكونة الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات ضمن المساهمات المحددة وطنيا المحينة المساهمات

تهدف المساهمات المحددة وطنيا المحينة إلى التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة، من خلال التقليص من مؤشر كثافة الكربون (كمية الانبعاثات الغازية الضرورية لإنتاج 1000 دينار من النمو الاقتصادي)، بنسبة 45٪ في أفق سنة 2030 مقارنة بمستواها خلال السنة المرجعية 2010. علما وأن المساهمات المحددة وطنيا لسنة 2015 تضمنت هدفا لتقليص كثافة الكربون يبلغ 41 ٪ في أفق سنة 2030 مقارنة بمستواها خلال السنة المرجعية 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التخفيض يشمل خاصة قطاعات كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة (73 ٪ من إمكانيات التخفيض)، والفلاحة (10 ٪ من إمكانيات التخفيض)، والصناعة (حوالي 10 ٪ من إمكانيات

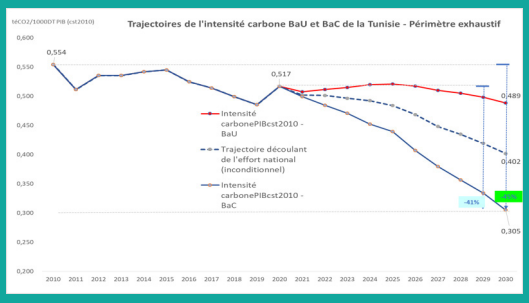

التخفيض)، والتصرف في النفايات السائلة والصلبة (حوالي 7 ٪ من إمكانيات التخفيض).

وهي إجراءات نابعة من البرامج والأولويات القطاعية الحالية، خاصة منها السياسة الوطنية للانتقال الطاقي إلى حدود سنة 2030، تراعي الرهانات البيئية والتنموية الحالية من خلال تركيز مقومات الفلاحة المستدامة والإنتاج الصناعي النظيف المحترم للبيئة وتساهم في المحافظة على الصحة وسلامة المحيط (على غرار الإجراءات الخاصة بالإنتاج الصناعي النظيف والتصرف المندمج وتثمين النفايات السائلة والصلبة).

المكونة المتعلقة بالتأقلم ضمن المساهمات المحددة وطنيا المحيَّنة

بخصوص محور التأقلم مع التغيرات المناخية، تمت مراجعة مظاهر الهشاشة على المستوى الوطني والقطاعي وفقا لتوقعات مناخية أكثر دّقة. وقد شملت هذه المراجعة قطاعات الموارد المائية، والزراعة، والمنظومات الأيكولوجية والشريط الساحلي والصحة، كما أخذت في الاعتبار ثلاثة أبعاد أفقية جديدة وهي: النوع الإجتماعي والتهيئة الترابية وتقليص مخاطر الكوارث الطبيعية بما يضمن تقليص التداعيات المتنامية للتغيرات المناخية خاصة في مجال الأمن الغذائي، والأمن المائي والصحة والموارد والمنظومات الطبيعية والبيئية بالإضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي هشاشة الفئات والجهات، وتساهم في تقليص الفقر وتراعي التوازن الجهوي وحقوق كل الفئات الاجتماعية في التنمية المستدامة والعدالة، مكرسة مبادئ اللامركزية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

المجالات الأفقية ضمن المساهمات المحددة وطنيا المحينة

تضمنت المساهمات المحددة وطنيا المحينة مجالات أفقية تهم جميع القطاعات موزعة كالتالي:

- دعم الحوكمة المناخية،
- تعزيز إطار الشفافية،
- تحديد الاحتياجات المتعلقة بتقوية القدرات ونقل التكنولوجيا،
- إدراج النوع الاجتماعي ضمن السياسات المناخية.

وستمكن هذه المجالات الأفقية من دعم الإطار المؤسساتي وتعزيز الحوكمة المناخية، والمساهمة في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا على أساس التجديد التكنولوجي في علاقة بالانتقال إلى مرحلة الحياد الكربوني ، من خلال تشجيع البحث العلمي والتطوير والاستخدام الأفضل للموارد البشرية المتاحة مع أخذ عنصر النوع الاجتماعي بعين الاعتبار.

ويمكنكم الاطلاع على ملخص المساهمات المحددة وطنياالمحينة عبر الرابط التالي:

397017462036467/https://www.facebook.com/MinALEnv/videos

استنتاجات

- تمثل المساهمات المحددة وطنيا المحيَّنة تعهدا وطنيا تجاه اتفاق باريس حول المناخ وتمكن من التوجه نحو نمط جديد لتنمية نظيفة ومستدامة وعادلة وشاملة وِفْق الأولويات الوطنية ،
- تـمّ إعداد هذه المساهمات المحددة وطنيا المحينة وِفْق رؤية تنموية جديدة، تهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مستدامة، وتطوير القدرات البشرية بشكل أفضل، وتحفيزها على التجديد التكنولوجي والابتكار،
- يقتضي التنفيذ الفعلي للمساهمات المحددة وطنيا المحينة انخراط كافة الشركاء الوطنيين الفاعلين في مجال التغير المناخي بشكل فعلي ونشيط وإدراجها ضمن مخططات التنمية الوطنية،
- سيمكن إنجاز هذه المساهمات من تحسين مستوى العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية على أسس متينة والحد من الفوارق الاجتماعية والنهوض بالتشغيل والتشريك الفعلي لكل الفئات الاجتماعية.

ورشة وطنية لتقديم المساهمات المحددة وطنيا المحينة

نظمت وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يومي 23 و 24 سبتمبر 2021 بتونس العاصمة ورشة وطنية خصصت لتقديم المساهمات المحددة وطنيا المحيَّنة. وأشرف على افتتاح الورشة السيد كمال الدوخ وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة، بحضور السيدة أوجينا سونغ، الممثلة المقيمة المساعدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس، والسيد ماتيو فورمان القائم بأعمال سفارة المملكة المتحدة بتونس، والسيّد جورج فالشايم مساعد سفير جمهورية ألمانيا الفدرالية بتونس. ويعتبر تقديم المساهمة المحددة وطنيا المحيَّنة بمثابة إعلان عن التزام تونس في تنفيذ اتفاق باريس حول المناخ وذلك للإسهام في المجهود الدولي للحد من التهديدات الناجمة عن التغيرات المناخية.

وشارك في أشغال الورشة ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية المنتمين إلى الوزارات والهياكل المحلية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين

وتندرج الورشة في نطاق التشاور المتواصل منذ شهر أكتوبر 2020 حول محتوى الوثيقة النهائية. وقد اقترح المشاركون جملة من التوصيات المتعلقة ببعض المسائل الفنية ضمن المساهمات المحددة وطنيا، ودعوا إلى ضرورة وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بمنظومة الشفافية.

وأبرز وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة وممثلو هياكل التعاون الدولي المشاركين في الورشة أهمية النتائج التي تمّ تحقيقها، وشددوا على الحاجة إلى تجسيم البرامج المتعلقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة وذلك بالاعتماد على الموارد المالية الداخلية المتوفرة ضمن ميزانية الدولة وتعبئة الموارد الخارجية في إطار إتفاق باريس للمناخ.

المستجدات المناخية في تونس

أنشطة حديثة

مسالك جديدة للتعاون القائم بين تونس والوكالة الدولية للطاقة المتجددة

تم يوم 28 جوان 2021 عقد اجتماع افتراضي حول مناقشة سبل تعاون جديدة بين تونس والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وقد شارك في الاجتماع ممثلون عن وزارة البيئة وعن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (ANME) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

وخلال الاجتماع، استعرض السيد زهير حمدي، ممثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الإنجازات التي حققتها هذه المؤسسة والمشاريع الأخرى الجاري إنجازها والتي يمكن أن تستأثر باهتمام خاص من طرف الجانب التونسي. واستعرض السيد محمد الزمرلي، نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ بوزارة البيئة (CCNUCC) الأشغال المتعلقة بتحيين المساهمات المحددة وطنيا بمحوريْها (التخفيف والتأقلم).

وبعد المداولات والنقاشات، تم تحديد مسارات التعاون على النحو التالي:

- مشاركة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في منتدى الاستثمار المزمع عقده في تونس في شهر ديسمبر 2021،
- دعم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا المحيَّنة.

وستكون مساهمة المنشآت التونسية الخاصة في الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة كالتكوين الافتراضي (« Open Solar Contracts » / أكتوبر 2021) والمشاركة في « منتدى الاستثمار الخاص » خلال سنة 2022، بالإضافة إلى عدة محاور أخرى للتعاون الثنائي قيد الدرس والنظر وسيتم تحديدها وفق طلب تعاون سيوجهه الجانب التونسي للوكالة.

دعم برنامج الأغذية العالمي للبرنامج التونسي للتأقلم مع التغيرات المناخية

انعقد، يوم 29 جوان 2021، لقاء افتراضي بين ممثلين عن وزارة البيئة من جهة وبرنامج الأغذية العالمي من جهة أخرى، وخصّص لبحث إمكانيات التعاون بين الطرفين في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية.

وتولى ممثل برنامج الأغذية العالمي السيّد طاهر الهيشري تقديم الأنشطة التي قام بها البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2021، مشيرا إلى التوجهات الاستراتيجية في أفق 2025.

كما تناول زميله السيد أوسكار أكدال المقاربة التي تبناها برنامج الأغذية العالمي في علاقة بالتغيرات المناخية والاستراتيجية التي تتبعهاهذه المنظمة الأممية والمكتسبات التي حققتها في مجال التمويل المناخي ، ونقل التكنولوجيا وتقوية القدرات.

وعرض من جانبه السيّد محمد الزمرلي، الخطوط الكبرى لسياسة تونس المناخية والأولويات الوطنية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية، كما قدم المعطيات الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية.

واتفقا الطرفان على مواصلة النقاش بعد وضع البرنامج الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية، على أن يتّم ذلك في إطار زيارة يقوم بها عدد من ممثلي البرنامج الأغذية العالمي لتونس بغرض تحديد الأنشطة والمشاريع التي يمكن إدراجها ضمن برنامج للتعاون المناخي.

إدراج الحوكمة المناخية ضمن برامج التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة

أبرمت المدرسة الوطنية للإدارة بتونس في 2 جويلية 2021 اتفاقية ثلاثية الأطراف للتعاون تنصّ على وضع وتنفيذ برنامج تكوين للإطارات العليا بالإدارة في مجال الحوكمة المناخية.

وقد تم توقيع الاتفاقية من قبل المدرسة الوطنية للإدارة ووزارة البيئة ممثلة في وحدة التنسيق الوطنية في مجال التغيرات المناخية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (« مشروعي تعزيز القدرات المؤسساتية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيا بتونس» « وتعزيز القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التأقلم مع التغير المناخي في تونس»).

وتهدف الاتفاقية إلى تقوية قدرات الإطارات العليا على المستوى المركزي والجهوي والمحلي بالإضافة إلى القطاع الخاص و المجتمع المدني والمهتمين بالتغيرات المناخية، .

وأكّدت المديرة العامة للمدرسة الوطنية للإدارة، السيدة خولة العبيدي، أنّ العمل الرامي إلى مواجهة التغير المناخي لم يعد عبارة عن مجرد التزام تقني أو سياسي، بل «صار التزاما على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى الحوكمة».

صندوق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعمان تونس في سعيها للتعهد بالتزاماتها تجاه اتفاق باريس حول المناخ

أشرفت وزارة البيئة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 12 جويلية 2021 بتونس العاصمة على انطلاق مشروع «اعداد البلاغ الوطني الرابع والتقرير الثالث في مجال التخفيف من الانبعاثات (BUR3)» لتونس في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (CCNUCC). ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ المشروع على فترة أربع سنوات (2021-2025) بتمويل من صندوق البيئة العالمية ومن الحكومة التونسية.

وأشار السيد يسري هلال، منسق برنامج البيئة والتغيرات المناخية بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس، إلى الأهمية التي يكتسيها هذا المشروع في سياق السياسة المناخية بتونس. ومن جانبه، أبرز السيد محمد الزمرلي، رئيس الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية ونقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ بوزارة البيئة (CCNUCC)، الإطار العام للمشروع، مؤكّدا الحاجة إلى دعم القدرات الوطنية والتحضير لمشاركة تونس في –المؤتمر 26 للأطراف .

وتمّ التطرق خلال الورشة إلى عدة مسائل أخرى تتعلق بالرهانات والأولويات الوطنية المتعلقة بمجال التأقلم مع التغيرات المناخية ومجال خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وشدّد المتدخلون على الأهمية التي تكتسيها قائمات جَرْد غازات الدفيئة باعتبارها أدوات متابعة لالتزامات كل بلد والوقوف على نجاعة السياسات الرامية إلى خفض الانبعاثات الغازية.

تعزيز القدرات المحلية

بلدية صفاقس تشرع في وضع خطة عمل محلية للتنقل الحضري المستدام خلال الفترة 2021-2025

نظمت بلدية صفاقس بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ - يومي 29 و30 جوان 2021 ورشة خصصت لتقديم خطة العمل للتنقل الحضري المستدام في مدينة صفاقس. وقد اندرجت الورشة في نطاق المشروع الخاص بـ «تعزيز القدرات المؤسّساتية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا -تونس» والذي تتولى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تنفيذه بالتعاون مع وزارة البيئة والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة، بتمويل من قبل الوزارة الفدرالية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (BMU).

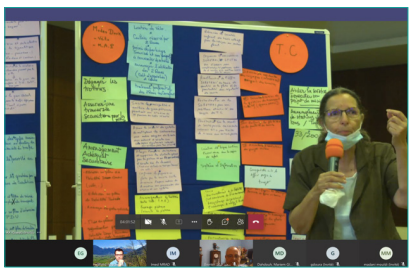

وتهدف الورشة إلى تحديد التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالمخطط المحلي للتنقل الحضري بمدينة صفاقس خلال الفترة 2021-2025 والذي سيتم ادراجه في مخطط التنمية المحلية لبلدية صفاقس. وتشكل خطة العمل هذه تجسيما لمثال التنمية الحضرية الذي وضعته بلدية صفاقس سنة 2016 في أبعاده وتوجهاته الاستراتيجية، ومؤشرا على دخول مدينة صفاقس في مسار التنقل الحضري المستدام في أفق 2030.

وضمت الورشة حوالي أربعين مشاركا ممثلين عن المجلس البلدي بصفاقس وقطاع النقل والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين في مجال النقل ونشطاء في المجتمع المدني.

نحو إعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية

1) تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة

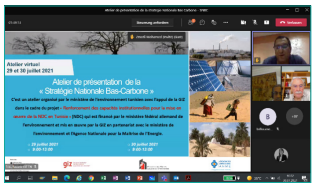

شرعت وزارة البيئة بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي- GIZ - منذ شهر نوفمبر 2020 في مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050.

وتمّ في هذا الإطار، تنظيم ورشة افتراضية يومي 29 و 30 جويلية 2021 بمشاركة ممثلين عن القطاعات المعنية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة (الطاقة، الصناعة، الفلاحة والغابات والنفايات) وعدّة خبراء تونسيين ودوليين.

وتطرق المشاركون إلى جملة من المسائل الرئيسية، مشيرين إلى ضرورة اعتماد تصور استراتيجي بغرض بلوغ الحياد الكربوني في أفق 2050، وإلى أهمية البرامج والتوجهات القطاعية التي تساعد على بلوغ أهداف هذه الاستراتيجية.

وقد أشرف على افتتاح الورشة كل من السيد محمد الزمرلي، رئيس الوحدة ونقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ بوزارة البيئة (CCNUCC) والسيدة إنجا ساشو - Inga Sachow -، رئيسة مشروع في الوكالة الألمانية للتعاون الدولي -

وتم خلال الورشة تقديم ومناقشة المحاور التالية:

- مسار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية،
- نتائج الأشغال الإعدادية الخاصة بقطاع النفايات وقطاع الفلاحة واستغلال الأراضي، وقطاع الطاقة والصناعة،
- الخطوط العريضة للاستراتيجية ولاسيّما النظرة الاستراتيجية في أفق 2050،
- الوسائل الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجية.

وفي اختتام الورشة، دعت السيدة إنجا ساشو - Inga Sachow - التي تتولى مهاما تنسيقية في سياق إنجاز الاستراتيجية إلى أخذ ملاحظات المشاركين في الورشة بعين الاعتبار ضمن الاستراتيجية في نسختها النهائية. وشدّد من جهته، السيد محمد الزمرلي، على ضرورة اعتماد نظرة استراتيجية جديدة وطموحة تمكن من بلوغ الحياد الكربوني.

2) التأقلم مع التغيرات المناخية

نظمت وزارة البيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ في إطار مشروع « تعزيز القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية في مجال التأقلم مع التغير المناخي بتونس(Adapt CC) الممول من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) يومي 24 و25 جوان 2021 ورشة عمل وطنية خصصت لتقديم الاستراتيجية الوطنية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية في أفق 2050 ومناقشة المسائل المتعلقة بتقدم الإعداد. وذلك بحضور ممثلي القطاعات المعنية بعنصر التأقلم مع التغيرات المناخية.

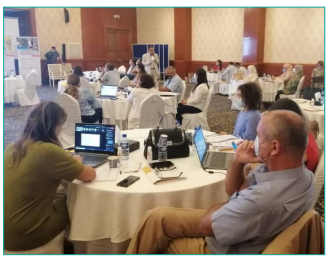

وشدد السيد محمد الزمرلي، رئيس الوحدة الوطنية التنسيقية في مجال التغيرات المناخية على الرؤية الاستراتيجة التي ينبغي أن تعكس الطموحات الوطنية وتمكن من تعزيز تأقلم القطاعات الهشة مع التغيرات المناخية، علما وأنه سيتم تقديم النسخة النهائية من الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات المنخفضة والمتأقلمة مع التغيرات في ديسمبر 2021 في إطار ورشة وطنية ستجمع كل الفاعلين المعنيين.

رؤية إستشرافية في أفق 2050 « تونس بلد قادر على الصمود تجاه التغيرات المناخية ، حدّ بقدر كبير من مواطن الهشاشة وعزّز قدرات التأقلم لمنظوماته الأيكولوجية ولسكانه، واقتصاده؛ وأقدم على إنجاز التغيرات الضرورية التي تساعد على تأمين منوال تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة لمواجهة الأزمات المناخية».

ورشة تقديم و مناقشة التقرير السادس لهيئة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ (GIEC)

نظمت مؤسسة هنريش بول - Henrich Boll - بالشراكة مع وزارة البيئة وجمعية 2C2D يوم 10 سبتمبر 2021 بتونس حضوريا وعبر تقنية البث المباشر بفيسبوك ورشة عمل خصصت لتقديم ومناقشة الجزء الأول من التقرير السادس الصادر في 9 أوت 2021عن هيئة الخبراء الحكوميين حول تطور المناخ GIEC يوم 9 أوت 2021.

وتولى افتتاح الورشة كل من السيدة هايك لوشمان - Heike Loschman - مديرة مؤسسة هنريش بول والسيد محمد الزمرلي، نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ بوزارة البيئة (CCNUCC).

وتم اعداد التقرير من قبل حوالي 250 عالما منتمين إلى أكثر من 60 بلدا، ويهتم بتقديم المعطيات العلمية لتطور المناخ، وعرض للتصورات المناخية المستجدة دوليا وإقليميا وفقا لمختلف السيناريوهات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالحرارة والتساقطات ومتوسط ارتفاع مستوى البحار.

وفي ضوء الاستنتاجات المفزعة الواردة في التقرير المتعلقة بالاحتباس الحراري والتي تعتبر بمثابة تحذير جدّي للإنسانية، ارتأت مؤسسة هنريش بول تقديم الاستنتاجات العلمية التي جاءت في التقرير وتناوُلِها بالتحليل والتعاطي معها منزّلَةً في السياق المناخي التونسي وعرضها على الخبراء المختصين في هذا المجال وممثلي المجتمع المدني (الناشطون والجمعيات) و الشباب المشاركين في أشغال الورشة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها.

الورشة الثانية للجنة الوطنية الفنية الاستشارية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية

عقدت اللجنة الوطنية الفنية الاستشارية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية اجتماعها الثاني في إطار ورشة أقيمت يوم 14 سبتمبر 2021 بتونس العاصمة. وقد أحدثت هذه اللجنة بموجب الفصل 6 من الأمر عدد 2018-263.

وتولى السيد كمال الدوخ، وزير الشؤون المحلية والبيئة بالنيابة الإشراف على افتتاح اجتماع اللجنة حيث تطرق إلى مسألة هشاشة تونس تجاه التغيرات المناخية، مبرزا ضرورة الاسراع وبذل أقصى الجهود لدعم تنفيذ السياسات المتعلقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية.

واستأثرت مسألة التزام تونس بالتأقلم مع التغيرات المناخية باهتمام خاص خلال هذا الاجتماع. وشدّد المشاركون في هذا الصدد على ضرورة القيام بجملة من الأعمال المهمة كوضع إطار شفافية معزّز في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية وفقا لما تنص عليه المادة 13 من اتفاقية باريس.

كما تم التطرق إلى المبادرات والجهود المحلية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية وخاصّة تلك المتعلقّة بمجابهة الحرائق، فضلا عن تبادل وجهات النظر بخصوص أبرز التطورات في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية وما يتعيّن القيام به لمواجهة الكوارث الطبيعية.

المجتمع المدني والشباب

تكوين فريق مفاوضين شبان للمشاركة في المؤتمر

تستعد تونس للمشاركة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستنعقد في مدينة غلاسكو بأسكتلاندا خلال الفترة من 31 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 2021 وفي مؤتمر الأمم المتحدة للشباب الخاص بالتغير المناخي (COY16) الذي سينعقد مباشرة قبل افتتاح مؤتمر COP26، وتحديدا خلال الفترة

من 28 إلى 31 أكتوبر، ويضم ممثلين لأكثر من 140 بلدا، وتتولى تنظيمه وفود من تجمعات شبابية (اليونغو- les YOUNGO) مشارِكة في مؤتمر الأطراف 26 في إطار تحضير الأجيال الصاعدة لكي تكون طرفا في النقاشات والمفاوضات ذات الصلة بالمناخ وتعزيز مؤهلاتهم في مجال وضع السياسات المناخية.

وعلى هذا النحو سيكون بالإمكان جمع أصوات الشباب عبر العالم وتأهيلهم لكي يكونوا الطرف الذي يعبر عن موقف رسمي خلال مؤتمر الأطراف 26.

وفي إطار تنفيذ مشاريع « تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بتونس» «تعزيز القدرات ودعم تنفيذ السياسة الوطنية للتأقلم مع التغير المناخي بتونس» قامت وزارة البيئة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية بنشر بلاغ حول فتح باب الترشحات لتكوين فريق مفاوضين شبان للمشاركة ضمن الوفد الرسمي التونسي المفاوض خلال مختلف التظاهرات الدولية، بما فيها مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (CNUCCC). وقد تم اختيار 16 مترشح من جملة 36 ملف ترشح وتم نشر

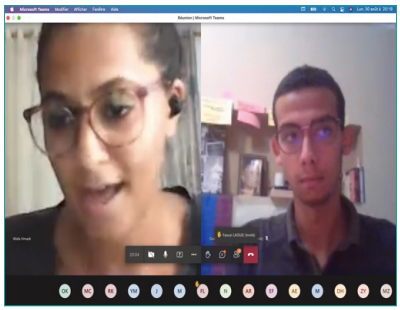

وقد تم تمكين فريق المفاوضين الشبان من المشاركة في برنامج تكويني حول المواضيع كتاريخ الدبلوماسية المناخية، والإطار الرسمي الذي تندرج فيه اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي بالإضافة إلى المواضيع الرئيسية المتعلقة بمفاوضات مؤتمر الأطراف 26 كالتمويل المناخي ومنظومة الشفافية وسوق الكربون.

تونس تحصل على ميدالية في أولمبياد الجغرافيا الدولي

تولت وزارة البيئة خلال انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوطنية الاستشارية في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية يوم 14 سبتمبر 2021 تنظيم حفل تكريم على شرف جمعية الجغرافيين التونسيين بمناسبة حصولها على الجائزة الأولى للدورة 17 للأولمبياد العالمية للجغرافيا وهي مسابقة علمية تتم تحت اشراف الاتحاد الجغرافي العالمي ، وقد نظمت الدورة 17 للأولمبياد بشكل افتراضي خلال الفترة من 11 إلى 15 أوت 2021 بمدينة إسطنبول بتركيا بمشاركة 47 بلدا و180 مرشحا فرديا و89 مؤطرا.

وتحصلت تونس خلال الأولمباد على ميداليتين:

- ميدالية برونزية في المسابقة الفردية تحصل عليها الطالب إدريس كريزيز،
- ميدالية ذهبية في المسابقة الجماعية تحصلت عليها بالتساوي مع سنغافورة جمعية الجغرافيين التونسيين ويتمثل موضوع المسابقة في تقديم أفضل معلقة حائطية - Poster - على المستوى العالمي والتي تضمنت أهم الانعكاسات السلبية للتغير المناخي في تونس والحلول المعتمدة لمجابهتها بالإضافة إلى تقديم لمحة عن السياسات والجهود الوطنية للرفع من درجة الطموح للتخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة لمعاضدة المجهود الدولي لوقف ارتفاع معدل درجة الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية في أفق سنة 2100.

شباب متحمّس لقضايا المناخ

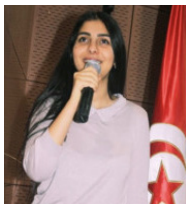

ملاك رمضان وحلم العدالة المناخيةالعمل المناخي المحلي

ملاك رمضان ناشطة في مجال التغيرات المناخية على المستوى الوطني والمستوى الدولي. تزايد اهتمام هذه الشابة التونسية بملف المناخ بشكل خاص إثر مشاركتها الفاعلة في برنامج شبابي صلب المجلس البلدي بمودبوري - Modbury - ببريطانيا، المدينة الأوروبية الأولى التي منعت استعمال أكياس البلاستيك في متاجرها ومغازاتها. هذا المشروع غيّر من نظرتها ومن رأيها بشأن بعض المسائل كالقيادة -leadership- والحصول على المعارف الجَيِّدة التي يمكن أن تؤثر في السياسات، وأن يكون لها أثر في تطوير المناخ داخل المؤسسة. ومنذ ذلك الوقت، أخذ مجال عمل ملاك رمضان في التوسع باستمرار. ستكون ملاك حاضرة بغلاسكو بصفتها منسقة إقليمية (أفريقيا الشمالية وأفريقيا الوسطى) في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للشباب الخاص بالتغير المناخي (COY16) الذي سينعقد على هامش المؤتمر 26 للأطراف.

1) حَصَلْتِ على تكوين جامعي في «التسويق الرقمي».. في سيرتكِ الذاتية إشارة إلى انخراطك الفاعل في مستوى دولي عال في النشاط المتعلق بالتغير المناخي. ما سِرُّ اهتمامكِ بهذا المجال؟ وهل يتعلق الأمر بتغير على مستوى المهنة؟

الأزمة المناخية حقيقة نعيشها.. علينا جميعا أن نعمل وأن نذهب كلنا في تعبئة العالم بأسره لهذه المهمة بما يخدم حقوقنا وحقوق الأجيال القادمة من أجل مستقبل عادل ومستدام. وبما أنني طالبة في التسويق، أعتقد دائما أنه من الضروري ممارسة الأعمال بشكل مختلف وأن الاستراتيجيات ينبغي أن تتركز على الإنسان وعلى كوكبنا، بدلا من الجري وراء الكسب والربح. لكن من سوء الحظ، لم أجد ضمن برنامج الدراسة ما يشفي الغليل وما يساعدني بالتالي على تجسيم رؤيتي، ولم أجد الامكانيات الكافية لإثراء معارفي. غير أنّ مَيلي إلى النشاط والتحرك كان دائما يتيح لي التعبير عن ذاتي بحرية، وذلك من خلال الدفاع عن العدالة المناخية في شتى القطاعات وفي مختلف المنظمات، والاشتغال على مشاريع يمكن عن طريقها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إنّي حريصة على تكييف هذه الأهداف وفق مساري المهني عوض البحث عن مسلك مهني مغاير.

2) بصفتكِ منسقة إقليمية (أفريقيا الشمالية وأفريقيا الوسطى) لمؤتمر الامم المتحدة للشباب الخاص بالتغير المناخي (COY16) الذي سينعقد على هامش مؤتمر الأطراف 26، ما هي الرسالة التي توصلينها إلى المؤتمر من الشباب في المنطقة التي ترجع لك بالنظر، ومن تونس على وجه الخصوص، وماذا تنتظرينه من مؤتمر غلاسكو؟

بصفتي منسقة إقليمية في إطار COY16، ستتمثل إحدى المهمات التي سأتولاها في جمع مساهمات الشباب في الجهة التي اشتغل فيها وأخذها إلى مؤتمر الأطراف 26. رسالتي إلى السياسيين هي أن يتم تبنّي توصياتنا، والعمل على تثمينها. لقد ظل الشباب الأفريقي واعيا بمخاطر التغيرات المناخية وحريصا على التصدي لها ومجابهتها. ننتظر من الوكالات الحكومية أن تعمل على دفع الشباب بقوة إلى اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والاقليمي. ها نحن نتقدم هذه المرة بإعلان صادر عن الشباب يتضمن جملة من مطالبه وتوصياته، إضافة إلى بعض الاقتراحات التي تخص كل بلد على حدة.

3) تقولين: « حلمي أن أعيش في عالم لا تكون فيه حقوق الإنسان والعدالة المناخية مجرد شعارات»، هل بوسعكِ أن تشرحي لنا مفهوم العدالة المناخية وكيف يمكن تجسيمها؟

العدالة المناخية تعني أنّ لنا جميعا واجبات والتزامات تجاه المناخ، مع اختلاف المسؤوليات بطبيعة الحال. تاريخيا، البلدان المتقدمة تتحمل القسط الأكبر من المسؤولية في انبعاث غاز الكربون. وعلى هذه البلدان أن تتدخل بشكل أكبر في شؤون المناخ، وأن تفي بتعهداتها تجاه البلدان السائرة في طريق النمو. وعلى البلدان السائرة في طريق النمو أن تعمل في المقابل على تطوير استراتيجيات وطنية تتلاءم بشكل أفضل مع واقعها، فتحترم البيئة وتستغلّ مواردها الطبيعية بأوفر قدر من الاستدامة.

المستجدّات المناخية على المستوى العالمي

أبرز الأحداث

اجتماع وزاري مشترك في مجموعة العشرين حول البيئة والمناخ والطاقة

اجتمع وزراء البيئة في مجموعة العشرين يومي 23 و22 جويلية في مدينة نابولي الإيطالية للنقاش حول مسألة الاحتباس الحراري وآثاره المدمرة. وتضمن جدول أعمال الاجتماع عدة نقاط وهي: التنوع البيولوجي وحماية المحيطات والتصرف المستدام في المياه والنهوض بالاقتصاد الدائري، خاصة في قطاع النسيج، والتوفيق بين التدفقات المالية وأهداف اتفاقية باريس

وتطرق الوزراء إلى مسألة التحضير للمؤتمر 26 للأطراف الذي سينعقد بين 31 أكتوبر و12 نوفمبر 2021 بغلاسكو بسكوتلاندا، وهو حدث يقول عنه منظموه إنّه فرصة العالم الأخيرة للتحكم في التغير المناخي.

وأدلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد انطونيو غوتيريش بتصريح بعد انتهاء الاجتماع دون الوصول إلى اتفاق بشأن الالتزامات الكبرى تجاه التغير المناخي قال فيه»: العالم في أمسّ الحاجة إلى التزام واضح وصريح من قِبَلِ كافة الامم المكونة لمجموعة العشرين بالهدف المتمثل في وقف حرارة الأرض إلى مستوى 1,5 درجة مئوية طبقا لما نصت عليه اتفاقية باريس

نشر تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين بشأن تطور المناخ

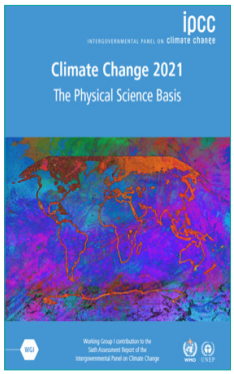

أكدت هيئة الخبراء الحكوميين بشأن تطور المناخ (GIEC) في تقرير صدر في بداية شهر أوت أنّ ارتفاع معدل درجة حرارة الأرض سيكون في حدود 1,5 درجة مئوية في سنة 2030 مقارنة بالمستوى قبل الثورة الصناعية ، أي قبل عشر سنوات من التاريخ الذي حُدد اعتمادا على تصورات سابقة، «وهو ما ينذر بتعرض البشرية إلى كوارث غير مسبوقة». ويذهب الخبراء إلى الاعتقاد بأنّ الاحتباس الحراري يتسارع بنسق غير مسبوق بسبب النشاط البشري.

وقد وصف الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس هذا التقرير بـ «إنذار في غاية الخطورة للبشرية»، وحذر في تصريح أدلى به لوسائل الإعلام من الآثار الكارثية للاحتباس الحراري ومن ظاهرة فقدان الغابات بسبب تزايد وتيرة اندلاع الحرائق في عدة مناطق من العالم.

الأسبوع العالمي للمياه

أشار تقرير جديد صادر عن منظمة يونيسف بمناسبة الأسبوع العالمي للمياه (23-27 أوت 2021) إلى أنّ نسبة 90٪ من الأطفال في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا يعيشون في مناطق تعاني من شحّ في المياه بدرجة عالية أو عالية جدًّا ممّا يشكل خطرا جسيما على حالتهم الصحية وتغذيتهم وتطورهم الذهني ووسائل عيشهم في المستقبل. وقد تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى المناطق الأكثر تضرّرا من نقص المياه.

مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة : العمل المناخي يكتسي أهمية بالغة في عالم تهدده الحرائق والفيضانات

في تصريح عبر الفيديو أدلت به يوم 6 سبتمبر 2021 بمناسبة الحوار بشأن تسريع نسق الحلول الخاصة بالتأقلم مع التغيرات المناخية في علاقة بمؤتمر الأطراف 26 أبرزت السيدة أمينة محمّد الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة التأثيرات الملموسة لهذه الظاهرة.

وأشارت إلى ما يشهده كوكب الأرض بأكمله من حرائق وفيضانات، والتي تمس تأثيراتها الخطيرة بالخصوص السكان الذين يعيشون في ظروف هشة في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة.

وقالت إنّ «بلدان العالم بأسره وكل سكانه - وخاصة السكان الأكثر عرضة للأزمة المناخية والأقل تحملا لمسؤولية الأزمة الصحية» - ستلحقهم آثار مدمرة.

وأضافت أمينة محمد: سيكون لهذه الآثار انعكاس على الاقتصاديات وعلى المجموعات البشرية وعلى المنظومات الأيكولوجية، وستؤدي إلى محو كل المكاسب المنجرة عن التنمية، وستتسبب في ارتفاع نسب الفقر وتفاقم موجات الهجرة وتواترها.

عثمان الجرندي يدعو في مجلس الأمن إلى القيام بعمل عاجل لمواجهة التغيرات المناخية وآثاره

أكد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، عثمان الجرندي في كلمته بمناسبة النقاش المفتوح لمجلس الأمن حول «تأثيرات التغيرات المناخية على السلم والأمن الدوليين» المنعقد يوم الخميس 23 سبتمبر 2021 بمناسبة الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أنّ التغير المناخ يهدد السلم والأمن الدوليين.

وأشار عثمان الجرندي إلى أهميّة إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات حفظ الأمن والسلم، بحكم تداعياتها على استقرار الشعوب. وشدّد على ضرورة اعتماد سياسات دولية قائمة على التضامن من أجل تنفيذ أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 13 الداعي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

قراؤنا الأعزاء،
سنكون سعداء بتلقي ملاحظاتكم على محتوى النشرية وكذلك مقترحاتكم حول القضايا المناخية.
ويمكنكم ارسال مقترحاتكم على العنوان البريد الإلكتروني التالي: « infoclimattunisie@gmail.com ».

اتصل بنا

وحدةالتصرف حسب الأهداف لتنفيذ اتفاق باريس للمناخ

وزارة البيئة.

نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
السيد محمد الزمرلي
بريد إلكتروني : zmerli_mohamed@yahoo.com